جامعة القاهرة
كلية الحقوق

البناء الفني لحكم التحكيم

"مشكلة تسبيب حكم التحكيم" - (دراسة مقارنة)

(رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

مقدمة من الباحثة

مريم عبدالملك القمص مينا

المدرس المساعد بقسم القانون الخاص

تخصص قانون المرافعات المدنية والتجارية

كلية الحقوق– جامعة أسيوط

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ أحمد السيد صاوى (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ قانون المرافعات المدنية والتجارية

وعميد كلية الحقوق– جامعة القاهرة (سابقاً)

أ.د/ سيد أحمد محمود (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية (سابقاً)

ووكيل كلية الحقوق– جامعة عين شمس (سابقاً)

أ.د/ محمود مصطفى يونس (عضواً)

أستاذ قانون المرافعات المدنية والتجارية

كلية الحقوق– جامعة القاهرة

1436 هـ - 2014 م

مقدمة

أصبح الالتجاء للتحكيم ركيزة وضرورة من ضرورات التعامل التجاري الدولي، فالتحكيم هو الإطار القانوني الذي يلبي رغبة أطراف العلاقات الاقتصادية خاصة الدولية، ويحمي مصالحهم التجارية بما يحققه من سرعة الفصل في النزاع مع الحفاظ على سرية العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

ولا جدال في أن الأطراف بولوجهم سبيل التحكيم يهدفون التوصل إلى حل حاسم للنزاع، وأن يظهر هذا الحل– في النهاية– في صورة حكم تحكيمي صحيح من الناحية القانونية، حتى يكون قابلاً للتنفيذ، مما يفرض على هيئة التحكيم مراعاة القواعد القانونية المقررة لتنظيم شكل حكم التحكيم وبنائه الفني، خاصة تلك المتعلقة بتسبيب حكم التحكيم وضوابطه في ظل تشكيل هيئة التحكيم من أشخاص قد لا يكونون من أصحاب المعرفة أو الخبرة القانونية.

ورغم أن مسألة تسبيب الأحكام القضائية تتعلق بالنظام العام، ونص القانون صراحة على أن عدم تسبيب الأحكام يؤدي إلى بطلانها، لكن نجد الوضع مختلفا جدا بالنسبة لحكم التحكيم، فمسألة تسبيب حكم التحكيم لا تتعلق بالنظام العام[1]، مما يعني أن البحث في مسألة تسبيب حكم التحكيم وضوابطه، وفي مشكلة البناء الفني لحكم التحكيم بشكل عام يقتضي أن نأخذ في الاعتبار الفلسفة التي يقوم عليها التحكيم كآلية لفض المنازعات، والتي ترتبط بالأساس الاتفاقي للتحكيم، بالإضافة إلى ما يتسم به التحكيم من مرونة فيما يتعلق بالإجراءات[2]، وبعده عن الشكليات المعروفة في قانون المرافعات؛ فقواعد التحكيم لها طابع مرن، وواقعي، تملي الاعتبارات العملية معظم أحكامه[3].

والقول بأن التحكيم يتمتع بخصوصية وذاتية يفترض بالطبع أن تكون له تطبيقاته المستقلة عن القضاء، وصياغته الفنية المغايرة، وقواعده الخاصة التي تفرضها العملية التحكيمية ومقاصدها القائمة على مفاهيم تختلف عن مفاهيم قانون المرافعات التي يلتزم بها

([1]) نقض جلسة 1998/7/11، طعن رقم 5539، لسنة 66 ق. مجموعة المكتب الفني، س 49ق، الجزء2، ص593.

([2]) د. أحمد بركات مصطفي، حق الالتجاء للتحكيم بين القواعد الدستورية والمفاهيم الاتفاقية، د.ن 2008، ص25.

([3]) Mitsubishi Motors Corp. v. Soler Chrysler-Plymouth Inc., 473 U.S. 614, 628 (1985).

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
– مقدمة الدراسة.	أ– ج
الفصل التمهيدى: بيانات الحكم القضائي وضوابط تسبيبه.	1
– تمهيد وتقسيم:	1
المبحث الأول: إصدار الحكم القضائي	2
المطلب الأول: مرحلة إصدار الحكم.	3
الفرع الأول: المداولة في الحكم.	3
الفرع الثاني: النطـــق بالحكم.	6
الفرع الثالث: إعداد مسودة الحكم والتوقيـع عليهـا وإيـداعها عند النطق به.	8
المطلب الثاني: مرحلة تحرير الحكم.	9
المبحث الثاني: الالتزام بتسبيب الحكم القضائي ومقتضياته.	23
المطلب الأول: أهم طرق التسبيب وقواعده.	25
– التسبيب الصريح والضمني.	26
– التسبيب بالإحالة.	27
– أهم قواعد التسبيب.	28
المطلب الثاني: عيـوب التسبيـــــب.	31
الفرع الأول: انعـدام الأســـــباب.	31
الفرع الثاني: القصور في أسباب الحكم الواقعية.	38
الفرع الثالث: عدم منطقية الأسباب (الاستخلاص غير الســائغ أو فساد الاستدلال).	48
الباب الأول: بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في قانون التحكيم المصري وقوانين ولوائح مراكز التحكيم الأجنبية وموقف الفقه وما جري عليه قضاء التحكيم.	53

الموضـــــوع	الصفحة
-تمهيد وتقسيم:	53
الفصل الأول: بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في قانون التحكيم المصري وقوانين ولوائح مراكز التحكيم الأجنبية، وموقف الفقه.	54
- تمهيد وتقسيم:	54
المبحث الأول: بيانات حكم التحكيم في القانون المصري والقانون المقارن.	55
1. توقيع المحكمين	55
2. تاريخ ومكان إصدار حكم التحكيم	58
3. بيان أسماء الخصوم، وعناوينهم، وأسماء المحكمين، وجنسياتهم، وصفاتهم.	61
4. صورة من اتفاق التحكيم.	63
5. ملخص لطلبات وأقوال الخصوم ومستنداتهم.	67
6. منطوق الحكم.	68
7. أسباب حكم التحكيم.	70
المبحث الثاني: مشكلة تسبيب حكم التحكيم في قانون التحكيم المصري، والقانون المقارن	72
- الشكلية في حكم التحكيم.	72
- تسبيب حكم التحكيم في قانون التحكيم المصري.	75
- موقف القانون الهولندي من تسبيب حكم التحكيم.	76
- موقف القانون الفرنسي من تسبيب حكم التحكيم.	77
- تسبيب حكم التحكيم في القانون الانجليزي.	79
- تسبيب حكم التحكيم في قانون التحكيم الفيدرالي.	81
المبحث الثالث: موقف الفقه من مشكلة تسبيب حكم التحكيم.	85
أولاً: الخلاف حول أهمية الأسباب في بناء حكم التحكيم.	85
- الاتجاه الرافض لتسبيب حكم التحكيم.	85
- الاتجاه المؤيد لتسبيب حكم التحكيم.	86
- رأينا في ضرورة تسبيب حكم التحكيم.	87

الموضـــــوع	الصفحة
ثانياً: الخلاف حول مدي التزام المحكم بمراعاة ضوابط التسبيب.	88
- الاتجاه القائل بعدم جدوي تقيد المحكم بضوابط التسبيب.	88
- الاتجاه القائل بضرورة التزام المحكم بضوابط التسبيب.	89
- رأينا في مدي التزام المحكم بضوابط التسبيب.	90
ثالثاً: اقتراحات الفقه حول البناء الفني لحكم التحكيم.	92
المبحث الرابع: السوابق التحكيمية.	95
أولاً: الخلاف حول وجود نظام للسوابق التحكيمية.	95
ثانياً: رأينا حول وجود نظام للسوابق التحكيمية.	98
الفصل الثاني: بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في ضوء ما جري عليه قضاء التحكيم في بعض منازعات التحكيم	102
- تمهيد وتقسيم:	102
المبحث الأول: بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في منازعات الاستثمار.	103
المطلب الأول: التزام المحكم بالتسبيب في اتفاقية واشنطن.	105
المطلب الثاني: تسبيب حكم التحكيم في قضاء اللجان الخاصة.	107
الفرع الأول: الادعاء بانعدام الأسباب.	107
الفرع الثاني: الادعاء بقصور الأسباب.	110
الفرع الثالث: الادعاء بتناقض الأسباب.	115
- اجمال وتعقيب.	118
المبحث الثاني: بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في منازعات سوق الأوراق المالية.	122
المطلب الأول: إصدار حكم التحكيم وبناؤه الفني في ظـل قواعـد هيئة تنظيم سوق الاوراق المالية FINRA.	125
- ملاحظات بخصوص القواعد المنظمة لشكل حكم التحكيم.	128
- نموذج حكم التحكيم وفقاً لقواعد الفنرا FINRA.	130
المطلب الثاني: موقف القضاء من تسبيب حكم التحكيم في منازعات سوق الأوراق المالية.	133

الموضـــــوع	الصفحة
– القضاء والإدعاء بخلو الحكم من الأسباب.	134
– القضاء والادعاء بقصور الأسباب.	135
المبحث الثالث : بيانات حكم التحكيم وتسبيبه في منازعات العمل والتوظيف.	138
المطلب الأول: تسبيب حكم التحكيم في منازعات العمل والتوظيف في ضوء ما قرره قضاء التحكيم.	141
– أنماط تسبيب الحكم في قضاء التحكيم في منازعات العمل.	141
– تسبيب الحكم في منازعات العمل هو ضمانة إجرائية.	142
المطلب الثاني : الرقابة القضائية علي تسبيب حكم التحكيم الصادر في منازعات العمل والتوظيف.	146
– أجمال وتعقيب.	151
الباب الثاني : رقابة القضاء علي حكم التحكيم وضوابط تسبيبه في مصر والولايات المتحدة الأمريكية.	154
– تمهيد وتقسيم:	154
الفصل الأول : نطاق رقابة القضاء علي حكم التحكيم وضوابط تسبيبه في مصر.	156
– تمهيد وتقسيم:	156
المبحث الأول : دعوي بطلان حكم التحكيم .	157
المطلب الأول: طبيعة دعوي بطلان حكم التحكيم، وأسبابها، وأثـــر الحكم الصادر بالبطلان.	158
– ملاحظات حول النصوص التشريعية المنظمة لدعوي البطلان.	162
أولاً: طبيعة دعوي البطلان.	163
– رأينا فيما يتعلق بطبيعة دعوي البطلان.	166
ثانياً: أسباب دعوي البطلان وما إذا كانت الاسباب حصرية.	168
– موقف الفقه والقضاء فيما إذا كانت أسباب البطلان حصرية.	169
– رأينا في حصرية أسباب دعوي البطلان.	171
– علاقة هذا الخلاف بتسبيب حكم التحكيم.	172
– أثر الحكم الصادر في دعوي البطلان.	173

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الثاني: سلطة المحكمة التي تنظر دعوي البطلان.	176
– القواعد التي تحكم عمل المحكمة عندما تنظر دعـوي بطـلان حكم التحكيم تختلف عنها عندما تنظر استئنافاً علـي الحكـم القضائي.	176
أ– رقابة القضاء علي بيانات حكم التحكيم.	180
ب– رقابة القضاء علي وجود الأسباب.	188
ج– رقابة القضاء علي مقتضيات التسبيب.	193
أولاً: التطبيقات القضائية فيما يتعلق بالرقابـة علـي مقتضـيات التسبيب.	193
ثانياً: تحليل وتقييم مبررات قضاء البطلان بخصوص الرقابة علي مضمون التسبيب.	202
– تقييم موقف القضاء من الرقابة علي مضمون الأسباب.	203
– رأينا في تقييم موقف القضاء من الرقابـة علـي مقتضـيات التسبيب.	206
المبحث الثاني: رقابة محكمة النقض في مصر علي الحكم الصادر في دعوي بطلان حكم التحكيم.	208
المطلب الأول: نطاق رقابة محكمة النقض علي الحكم الصادر في دعوي البطلان.	209
أولاً: هدف الطعن بالنقض هو مراقبة سلامة تطبيق القانون.	209
ثانياً: نطاق رقابة النقض علي الحكم الصادر في دعوي البطلان.	210
– علاقة الطعن بالنقض بالبناء الفني لحكم التحكيم.	213
المطلب الثاني: رقابة قضاء النقض علي تطبيق قـانون التحكـيم فيما نص عليه من البيانات الجوهرية التـي يتكـون منها البناء الفني لحكم التحكيم.	215
أولاً: محكمة النقض تراقب تطبيق محكمة البطلان لقانون التحكيم	215

الموضـــــوع	الصفحة
فيما نص عليه من بيانات جوهرية في المادة 43.	
ثانياً: رقابة محكمة النقض علي تطبيق قانون التحكيم فيما يتعلق بوجود الأسباب في ورقة الحكم.	217
المطلب الثالث: تطبيقات قضاء النقض فيما يتعلق برقابة قضاء البطلان علي مضمون أسباب حكم التحكيم.	219
المطلب الرابع: تقدير رقابة النقض علي الحكم الصادر في دعوي البطلان.	224
أولاً: الاتجاه لرفض رقابة محكمة النقض علي الحكم الصادر في دعوي البطلان.	224
ثانياً: اقتراح بإخضاع حكم التحكيم لرقابة مباشرة من محكمة النقض.	225
ثالثاً: سلطة القاضي الذي يصدر أمر تنفيذ حكم التحكيم الوطني بالنسبة للتسبيب.	226
- اجمال وتعقيب.	227
الفصل الثاني: نطاق رقابة القضاء علي حكم التحكيم وضوابط تسبيبه في الولايات المتحدة الأمريكية.	229
- تمهيد وتقسيم:	229
المبحث الأول: رقابة القضاء الأمريكي علي تسبيب حكم التحكيم في ضوء الأسباب التشريعية لإبطال حكم التحكيم.	232
المطلب الأول: رقابة القضاء الامريكي علي وجود الاسباب في حكم التحكيم.	236
أولاً: التطبيقات القضائية فيما يتعلق بالرقابة علي وجود الأسباب.	236
ثانياً: هل يعتبر عدم تسبيب المحكم لحكم التحكيم رغم اتفاق الأطراف علي إلزامه بالتسبيب خروجاً من المحكم عن حدود ومقتضيات مهمته مما يوجب إبطاله.	239

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الثاني: رقابة القضاء الأمريكي علي كفاية أسـباب حكـم التحكيم.	244
– التطبيقات القضائية لفكرة التدرج في التسبيب.	245
المبحث الثاني : الأسباب غير التشريعية للرقابة علي تسبيب حكم التحكيم في الولايات المتحدة الأمريكية.	250
المطلب الأول: مبدأ تجاهل القـانون Manifest Disregard of law.	251
– العلاقة بين مبدأ تجاهل القانون وبين تسبيب حكم التحكيم.	251
– العمل بمبدأ تجاهل القانون بعد صدور الحكم فـي دعـوي Hall Street.	254
المطلب الثاني: التعديل الاتفاقي لنطاق الرقابة.	257
أولاً: توسيع نطاق الرقابة اتفاقياً قبل عام 2008.	259
ثانياً: الحكم في دعوي Hall Street.	262
ثالثاً: مرحلة ما بعد دعوي Hall Street.	264
المبحث الثالث: الوسائل الاتفاقية لمراجعة حكم التحكيم.	269
أولاً: مزايا نظام التحكيم الاستئنافي.	270
ثانياً: نماذج قواعد التحكيم الاستئنافي علي المستوي الدولي.	272
– قواعد محكمة التحكيم الاوروبية.	272
– قواعد المعهد الدولي لفض ومنع المنازعات.	273
– قواعد التحكيم الاستئنافي للجمعية الامريكية للتحكيم AAA.	275
– الخاتمة والتوصيات.	280
– المراجـــــــع.	287
أولاً: المراجع باللغة العربية.	287
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.	295
- الفهـــــــرس.	304

ملخص

يدور موضوع الدراسة حول البناء الفني لحكم التحكيم – مشكلة تسبيب حكم التحكيم (دراسة مقارنة)، وتنقسم الدراسة إلي فصل تمهيدي وبابين، يدور الفصل التمهيدي حول قواعد إصدار الحكم القضائي وضوابط تسبيبه، ثم الباب الأول ينقسم إلي فصلين؛ الفصل الأول يعرض لموقف القانون المصري والتشريعات المقارنة من بيانات حكم التحكيم وتسبيبه، وموقف الفقه من مشكلة تسبيب حكم التحكيم، وظاهرة السوابق التحكيمية وعلاقتها بالبناء الفني لحكم التحكيم، والفصل الثاني يتناول تسبيب حكم التحكيم في قضاء التحكيم لمعرفة ما إذا كانت أهمية التسبيب تختلف من نزاع إلي آخر، وينقسم الباب الثاني إلي فصلين؛ الأول عن رقابة القضاء في مصر علي تسبيب حكم التحكيم، أما الفصل الثاني فيعالج رقابة القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية علي تسبيب حكم التحكيم وذلك بعرض الأسباب التشريعية والأسباب غير التشريعية التي تبيح ابطال الحكم لعيب في تسبيبه .

الكلمات الدالة

البناء الفني – حكم تحكيم – تسبيب – تسبيب حكم تحكيم – مشكلة – دراسة مقارنة– مشكلة تسبيب